



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

٢٥ تموز (يوليو) ٢٠١٧ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ السعودية تحقق فائضا في ميزان المدفوعات 23.4 مليار ريال



حققت المملكة العربية السعودية خلال الربع الأول من العام الجاري فائضا كبيرا في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بلغ نحو 23.4 مليار ريال، وذلك مقارنة بعجز بلغ 76.17 مليار ريال خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

ويعود السبب في تحقيق هذا الفائض، نتيجة تحسن أسعار النفط، مقارنة مع الربع الأول من عام 2016، إذ سجل ميزان السلع والخدمات فائضا بنحو 47.63 مليار ريال، مقارنة بعجز بلغ 42.47 مليار ريال للفترة المماثلة، إضافة إلى تراجع تحويلات العاملين خلال الفترة بنحو 6.5 في المئة.

وكان الحساب الجاري لميزان المدفوعات سجل عجزا بنحو 103.3 مليار ريال لعام 2016، مقارنة بعام 2015 الذي سجل عجزا بنحو 212.7 مليار ريال.

■ تراجع عجز الجزائر التجاري 54.1 في المئة

إلى 18.14 بليون دولار في حين انخفضت الواردات 3.8 في المئة إلى 22.98 بليون دولار.



تراجع العجز التجاري للجزائر على أساس سنوي في النصف الأول من العام الجاري 54.1 في المئة إلى 4.84 بليون دولار، وذلك نظراً لتحسن إيرادات الطاقة، في حين بقيت فاتورة الواردات مرتفعة على الرغم من القيود التي فرضتها الحكومة الجزائرية.

وارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 79 في المئة من 56 في المئة في النصف الأول من 2016. في حين زادت صادرات النفط والغاز، التي تشكل 95 في المئة من إجمالي الصادرات، 38.3 في المئة إلى 17.19 بليون دولار في الأشهر الستة الأولى من 2017.

كذلك ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات 36.2 في المئة لتصل

■ السودان يستوفي متطلبات المبادرة الدولية للإعفاء من الديون

مليار دولار".



أشار وزير المالية والتخطيط الاقتصادي السوداني محمد عثمان الركابي، إلى أنّ "السودان استوفى شروط ومتطلبات مبادرة الإعفاء من الديون للدول الأقل نمواً (هيبك)، التي تتيح للدول الأعضاء المقرضة إعفاء أو جدولة ديونها للمقترضين".

ولفت الركابي لـ "الشرق الأوسط" إلى "استمرار خطوات السودان لاستكمال إجراءات إعفاء الديون الخارجية، ومعالجة القصور في أدوات الدين الداخلي، وذلك لتوفير التمويل اللازم للتنمية المستدامة"، مشيراً إلى أنّ "وزارة المالية لديها مفاوضات واتصالات مباشرة مع مؤسسات التمويل الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي"، موضحاً أنّ "ديون السودان بلغت حتى الربع الأول من العام الحالي نحو 47

■ الائتمان في الكويت يسجل نموًا 4.7 في المئة

75 مليون دينار بينما استقر نموها عند 6.8 في المئة على أساس سنوي.



سجل الائتمان في الكويت زيادة خلال شهر مايو (أيار) بلغت 279 مليون دينار ليتحسن نموه إلى 4.7 في المئة على أساس سنوي. وجاءت معظم الزيادة في الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال والقروض الشخصية. وشهدت ودائع القطاع الخاص ارتفاعاً معتدلاً. بينما ظلت أسعار الفائدة مستقرة في مايو لترتفع منذ ذلك الحين على الرغم من اتخاذ البنك المركزي قرار إبقاء أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير في أعقاب قيام مجلس الاحتياط الفيدرالي برفع أسعار الفائدة في يونيو (حزيران). وسجلت القروض الشخصية زيادة جيدة نسبياً خلال شهر مايو بواقع

■ ارتفاع رصيد الاحتياطيات الفائضة للبنوك الإماراتية

يشهدها الاقتصاد على المستويين الإقليمي والعالمي في بعض الأحيان.



ارتفع رصيد الاحتياطيات الفائضة للبنوك والمؤسسات المالية الإماراتية إلى 42.8 مليار درهم مع نهاية شهر حزيران (يونيو) الماضي بزيادة قدرها 18.7 مليار درهم ونمو نسبته 77.6 في المئة مقارنة مع الشهر الأول من العام 2017 الذي بلغ فيه الرصيد 24.1 مليار درهم.

ويعكس النمو القوي للاحتياطيات الفائضة للبنوك مدى القوة والملاءة المالية العالية التي يتمتع بها الجهاز المصرفي في دولة الإمارات ليس على مستوى دول الخليج العربي بل بمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. وقد ساهمت قوة الجهاز المصرفي الإماراتي في مواصلة تعزيز فوائضه المالية وذلك على الرغم من حالات التباطؤ التي

■ الكيوبي: سلطنة عمان قبة للاستثمار والتجارة



أشار رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان سعيد بن صالح الكيوبي، إلى أن "يوم 23 يوليو المجيد مناسبة وطنية نفخر ونتفاخر بها، نظراً لما حققته سلطنة عمان من إنجازات ومنجزات وما أحرزته من تنمية شاملة ومتكاملة شملت الجانب الاقتصادي والتجاري والاستثماري".

ولفت إلى أنه "في قطاع الاقتصاد والتجارة فقد أضحت السلطنة في الوقت الحاضر قبة للاستثمار والتجارة وتمضي قدماً لاستعادة وتعزيز دورها التجاري والاقتصادي على خارطة الاقتصاد العالمي بفضل التسهيلات والتشريعات الاستثمارية الجاذبة"، مشدداً على أن "القطاع الخاص هو الآخر حقق نتائج متقدمة وأسهم مساهمة فاعلة في بناء الإنسان والوطن على حد سواء وكانت ولا زالت له مساهماته الفاعلة على صعيد التنمية والاستثمار".

■ لبنان في المرتبة 115 عالمياً من حيث المخاطر

بمركز واحد عن المركز الـ 14 في الفصل الثاني من العام 2016.



صنّفت مجموعة Euro money لبنان في المرتبة 115 بين 186 دولة في العالم، وفي المرتبة 13 بين 22 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي المرتبة 38 بين 53 دولة ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع، وذلك في مسحها الفصلي عن مخاطر الدول Country Risk للفصل الثاني من العام 2017.

وتقدم لبنان في ترتيبه العالمي بمرتبة واحدة عن المركز 116 في الفصل الأول من العام 2017، وتقدم بسبع مراتب عن المركز 122 في الفصل الثاني من العام 2016. أما على الصعيد الإقليمي، فلم يتغيّر ترتيب لبنان من الفصل الأول من العام الحالي، ولكنه تقدم

■ ارتفاع العجز التجاري المغربي 8.2 في المئة



كشف مكتب الصرف المغربي عن ارتفاع العجز التجاري 8.2 في المئة إلى 93.98 مليار درهم، أي 9.87 مليار دولار، في النصف الأول من 2017 مقارنة به قبل عام وذلك بفعل زيادة الواردات. ووفقا للتقرير زادت الفجوة التجارية من 86.83 مليار درهم في الفترة ذاتها قبل عام حيث ارتفعت واردات الطاقة 36.1 في المئة إلى 33.55 مليار درهم، وزاد الإنفاق على واردات المعدات 5.4 في المئة إلى 57.61 مليار درهم. ونما إجمالي الصادرات 6.6 في المئة على أساس سنوي إلى 123.66 مليار درهم مدفوعا بزيادة 8.9 في المئة في صادرات الفوسفات إلى 21.39 مليار درهم. بينما انخفضت إيرادات السياحة بنسبة 0.7 في المئة.

■ العجز التجاري في الأردن يرتفع 5.2 في المئة



أظهر التقرير الشهري الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة حول التجارة الخارجية في الأردن، بلوغ قيمة الصادرات الكلية خلال خمسة الأشهر الأولى من العام الجاري 2070.6 مليون دينار، أي بارتفاع نسبته 0.9 في المئة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016. وبلغت قيمة الصادرات ما مقداره 1703.9 مليون دينار بانخفاض نسبته (0.2%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2016، وبلغت قيمة المعاد تصديره 366.7 مليون دينار بارتفاع نسبته 6.5% مقارنة بنفس الفترة من عام 2016. أما المستوردات، فقد بلغت قيمتها 5950.2 مليون دينار بارتفاع نسبته 3.7% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2016. وبهذا ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 5.2 في المئة.

■ ارتفاع أرباح البنوك القطرية 1.9 في المئة



ارتفع مجمل أرباح البنوك القطرية خلال النصف الأول من العام 2017 بنسبة 1.9 في المئة إلى 10.9 مليار ريال، في حين ارتفعت نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين في هذه البنوك إلى 7 في المئة مقارنة بـ 5.7 في المئة خلال الفترة ذاتها من العام السابق. وبلغ معدل كفاية رأس المال الأساسي مع نهاية يونيو 15.5 في المئة، بينما الحد الأدنى المطلوب لهذه النسبة 10.5%. وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض 1.5 في المئة فقط، بينما بلغت نسبة مخصصات القروض إلى الديون غير المنتظمة 82.1 في المئة، أي أن هناك تغطية شبه كاملة للقروض غير المنتظمة.